E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1996/L.18
3 April 1996
ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ٥ من جدول الأعمال

مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية الى إقرار هذه الحقوق

الاتحاد الروسي، اثيوبيا، الأرجنتين*، اسبانيا*، اسرائيل*، أفغانستان*، المانيا، أوكرانيا، ايرلندا*، ايطاليا، باراغواي*، البرتغال*، بلجيكا*، بنن، بولندا*، بيرو، الجزائر، جمهورية افريقيا*، الدانمرك، رومانيا*، السلفادور، سلوفاكيا*، السنغال*، سويسرا*، شيلي، غواتيمالا*، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، قبرص*، كندا، كوبا، كوستاريكا*، كولومبيا، مدغشقر، المكسيك، ملاوي، منغوليا*، موريشيوس*، النمسا، نيجيريا*، نيكاراغوا، هندوراس*، اليونان*:

مشروع قرار

---

* وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٩٩٦/... حقوق الإنسان والفقر المدقع

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير الى أنه، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يسلم العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان بأن المثل الأعلى للإنسان الحر، المتحرر من الخوف والفاقة، لا يمكن أن يتحقق إلا اذا هيئت الظروف التي تمكن كل شخص من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية،

وإذ تشير الى أن استئصال شأفة الفقر المستشري، بما في ذلك أكثر اشكاله استمراراً، والتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالحقوق المدنية والسياسية يظلان هدفين مترابطين،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الفقر المدقع لا يزال منتشراً في جميع بلدان العالم، أياً كانت حالتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويؤثر تأثيراً خطيراً في الأفراد والأسر والجماعات الأكثر ضعفاً وحرماناً التي تجد نفسها بذلك معوقة عن ممارسة حقوقها وحرياتها الأساسية،

وإذ تلاحظ في هذا الصدد، أحكام اتفاقية حقوق الطفل التي تسلم بأنه يوجد في جميع بلدان العالم أطفال يعيشون في ظروف صعبة جداً وأن من الضروري أن يولى هؤلاء الأطفال اهتماماً خاصاً،

وإذ ترحب بالأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تذكّر بقرارها ١٥/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ والذي رجت فيه من اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات أن تجري دراسة خاصة عن الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي، وبقرارها ١٤/١٩٩١ المؤرخ في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ والذي أوصت فيه اللجنة الفرعية بأن تولي اهتماماً خاصاً للظروف التي يستطيع فيها أفقر الفقراء أنفسهم أن يبينوا قيمة تجربتهم وفكرهم، وبقرارها ١١/١٩٩٢ المؤرخ في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢، وبقرارها ١٣/١٩٩٣ المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ والذي وافقت فيه على تعيين السيد ليياندرو ديسبوي مقرراً خاصاً مكلفاً بإجراء هذه الدراسة، وبقرارها ١٢/١٩٩٤ المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ والذي وافقت فيه على توصيات المقرر الخاص المتعلقة بتنظيم حلقة دراسية عن الفقر المدقع وإنكار حقوق الإنسان، وبقرارها ١٦/١٩٩٥ المؤرخ في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ والذي أحاطت فيه علماً باستنتاجات وتوصيات هذه الحلقة الدراسية (E/CN.4/1995/101) ودعت المقرر الخاص الى أن يولي الاهتمام المطلوب لإعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية،

وإذ تذكر أيضا بقرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٨ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والذي أعلنت فيه الجمعية العامة السنة الدولية للقضاء على الفقر، والاحتفال بها في عام ١٩٩٦، وبقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٩ المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد أن الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكاً لكرامة الإنسان وأنه من الجوهري أن تعزز الدول مشاركة من هم أكثر فقراً،

وإذ ترحب باعتماد الجمعية العامة للقرار ١٠٧/٥٠ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ والذي أعلنت فيه الجمعية العامة عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، وترحب بذلك،

وإذ تؤكد انه في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن تعهدت الحكومات بالقضاء على الفقر في العالم من خلال أعمال يُضطلع بها على المستوى الوطني ومن خلال التعاون الدولي، آخذة في اعتبارها كون الأمر بالنسبة الى الإنسانية يتعلق بضرورة اخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية،

وإذ تذكّر بأنه في اعلان كوبنهاغن تعهدت الحكومات بأن تعمل كيما يتمكن الجميع، رجالاً ونساءً، ولا سيما من يعيشون منهم في الفقر، من ممارسة الحقوق واستخدام الموارد والمشاركة في المسؤوليات التي تتيح لهم امكانية العيش عيشاً مرضياً والمساهمة في رفاهية أسرتهم ومجتمعهم والإنسانية،

وإذ تذكّر أيضاً بأنه في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، قررت الحكومات، بالأحرى لسنة ١٩٩٦، السنة الدولية للقضاء على الفقر، وضع أو تعزيز سياساتها واستراتيجياتها من أجل الحد كثيراً من جميع أشكال الفقر، وتخفيف حدة أوجه التفاوت واستئصال شأفة الفقر المطلق، ووضع تعريف دقيق وإجراء تقييم للفقر المطلق،

وإذ تذكّر كذلك بإعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي يعترف باستمرار وتزايد عبء الفقر الواقع على عاتق المرأة،

وإذ تأخذ في اعتبارها، في هذا الشأن، الأعمال التي بوشرت فعلاً في المحافل المختصة لضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وقد أحاطت علماً بالتقرير المرحلي الثاني عن حقوق الإنسان والفقر المدقع (E/CN.4/Sub.2/1995/15) الذي قدمه المقرر الخاص، السيد ليياندرو ديسبوي، الى اللجنة الفرعية في دورتها السابعة والأربعين،

١- تؤكد من جديد أن الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكاً لكرامة الإنسان، ومن ثم، يتطلبان القيام بأعمال عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي لوضع نهاية لهما؛

٢- تؤكد من جديد أيضاً أن مما لا غنى عنه، وفقاً لإعلان وبرنامج عمل فيينا، أن تساعد الدول على مشاركة من هم أكثر فقراً في اتخاذ القرارات داخل المجتمع الذي يعيشون فيه، وفي تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع؛

٣- تسترعي انتباه الجمعية العامة والوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الحكومية الدولية الى التناقض بين وجود حالات من الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي، يجب وضع حد لها وواجب ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛

٤- تشجع لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن تولي في أعمالها مزيداً من الاهتمام لمسألة الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي؛

٥- ترحب بكون لجنة حقوق الطفل تولي، في مناقشاتها وأعمالها، اهتماماً لحالة الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع، بهدف تعزيز تمتع جميع الأطفال بكل الحقوق المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل، وتشجّع اللجنة على مواصلة هذا النهج؛

٦- تشير الى أن من الضروري، لضمان حماية حقوق جميع الأفراد وعدم ممارسة التمييز تجاه أفقر الناس، وكذلك الممارسة الفعلية لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تحسين معرفة ما يعانيه السكان في ظل الفاقة، ولا سيما النساء والأطفال، والتفكير في هذا الموضوع على أساس تجارب وآراء أفقر الفقراء ذاتهم، والأشخاص الملتزمين بالعمل معهم؛

٧- تؤيد قرار اللجنة الفرعية ١٩٩٥/٢٨ المؤرخ في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ والذي أحاطت فيه اللجنة الفرعية علماً مع الارتياح بالتقرير المرحلي الثاني الذي أعده المقرر الخاص عن حقوق الإنسان والفقر المدقع (E/CN.4/Sub.2/1995/15) وأثنت على المقرر الخاص لكونه قد أخذ بعين الاعتبار في تقريره شهادات وآراء أشد الأشخاص حرماناً إذ ان ذلك يسمح بتوعية أكبر بظروف العيش في الفقر المدقع وبفهم الصلة بين الفقر المدقع وحقوق الإنسان على نحو أفضل؛

٨- ترحب بكون المقرر الخاص قد أخذ في اعتباره في تقريره المرحلي الثاني إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن؛

٩- تنتظر التقرير النهائي عن الدراسة التي يعدها السيد ديسبوي والتي ستعرض على اللجنة الفرعية في دورتها الثامنة والأربعين ومساهمتها المحتملة في السنة الدولية للقضاء على الفقر وفي العقد الدولي للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)؛

١٠- توجه نظر الحكومات، في إطار وضع تعريف الفقر المطلق المطلوب في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، الى الآراء التي أبداها المقرر الخاص بصدد تعريف كهذا؛

١١- تدعو المقرر الخاص الى مواصلة إيلاء اهتمام خاص للجوانب التالية لدى إعداد تقاريره:

(أ) آثار الفقر المدقع على تمتع الأشخاص الذين يكابدونه بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستهم لها؛

(ب) الجهود التي يبذلها أفقر الفقراء أنفسهم لكي يتمكنوا من ممارسة هذه الحقوق والمشاركة على نحو كامل في تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه؛

(ج) الأحوال التي يمكن فيها لأفقر الفقراء أن ينقلوا تجاربهم وآراءهم، وأن يصبحوا شركاء في إعمال حقوق الإنسان؛

(د) وسائل ضمان تحسين المعرفة بتجارب وآراء أفقر الفقراء والأشخاص الملتزمين بالعمل معهم؛

١٢- تدعو أيضاً المقرر الخاص الى اقتراح تدابير للمتابعة ضمن التوصيات التي سيقدمها في إطار تقريره النهائي؛

١٣- ترجو الأمين العام أن يقدم الى المقرر الخاص كل المساعدة اللازمة لتنفيذ ولايته، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاورات التي يرغب في اجرائها لدى هيئات الأمم المتحدة والحكومات، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، مساعدة من لديهم خبرة في هذا المجال؛

١٤- ترحب بكون الاحتفالات التي نظمتها الأمم المتحدة وتميز بها اليوم الدولي للقضاء على الفقر، يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قد وضعت في مركز الصدارة من الاهتمام، الأشخاص الأشد فقراً، وأولت الاهتمام الواجب لما تم تنظيمه من مظاهر الاحتفال في جميع مناطق العالم منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ عن موضوع "رفض الفقر" وأبرزت الصلات القائمة بين الفقر المدقع وحقوق الإنسان؛

١٥- تدعو الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، وفقاً لاعلاني وبرنامجي عمل فيينا وكوبنهاغن، الى أن تأخذ في اعتبارها، في الأنشطة التي سيُضطلع بها في إطار السنة الدولية والعقد الدولي للقضاء على الفقر، الصلات القائمة بين القضاء على الفقر وإعمال حقوق الإنسان وكذلك جهود أفقر الناس لمكافحة الفقر وأهمية إشراكهم في إعداد هذه الأنشطة ووضعها موضع التنفيذ ومتابعتها وتقييمها؛

١٦- ترجو الأمين العام أن يجعل التقرير المرحلي الثاني للمقرر الخاص متاحاً للدورة الاستثنائية للجنة التنمية الاجتماعية، في إطار عملية المتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية حول مسألة القضاء على الفقر، وللدورة الموضوعية القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث سيكون قسم التنسيق مكرساً للأنشطة المضطلع بها في مجال القضاء على الفقر؛

١٧- تقرر أن تبحث هذه المسألة في دورتها الثالثة والخمسين في إطار البند ٥ من جدول الأعمال.

- - - - -